البنك لا ينوي زيادة رأس المال حتى ذلك الحين.. والأرباح القادمة ستساعد على استمرار النمو

«وربة» يستهدف زيادة أصوله لـ 3,5 مليارات دينار في 2022

قال الرئيس التنفيذي لبنك وربة شاهين الغانم إن البنك يسعى إلى زيادة إجمالي أصوله لأكثر من 3,5 مليارات دينار في 2022، وذلك من 2,59 مليار في نهاية الربع الأول من العام الحالي، لكنه لا ينوي زيادة رأس المال حتى ذلك الحين، حيث يرى أن رأس المال الحالي كاف، والأرباح القادمة ستساعد في استمرار النمو.

وأوضح الغانم، في مقابلة مع «رويترز»، أن البنك ينتظر موافقة بنك الكويت المركزي على برنامج إصدار صكوك بحد أقصى ملياري دولار، بهدف طرح إصدار أول في إطاره بحد أقصى 500 مليون دولار خلال 2019، ثم القيام بإصدارات أخرى في الأعوام التالية، بحسب الحاجة، حيث سيستخدم البنك حصيلة الصكوك في احتياجاته التشغيلية.

شاهين الغانم

توقعات 2019

وحول توقعات الغانم لنتائج البنك في 2019، قال «نتائج البنك ستكون جيدة وأسرع من السوق»، وشدد على أن عوامل النمو في 2018 ما زالت قائمة في 2019، سواء في قطاع الأفراد أو الشركات، لاسيما مع استمرار الدولة في طرح مشاريع حكومية.

وقال الغانم إن استراتيجية البنك التي انطلقت في عام 2017 وتستمر حتى 2022، تركز على بناء 3 قطاعات هي تمويل الأفراد وتمويل الشركات وقطاع الاستثمار، موضحا أن هذه القطاعات تم بناؤها بالفعل، وتعمل بكامل طاقتها والنمو فيها واضح في أداء البنك.

وفي قطاع تمويل الشركات، قال إن البنك ركز في الفترة الماضية على الشركات الكبيرة لكنه يتجه في المرحلة المقبلة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة مع الإبقاء على اهتمامه بالشركات الكبيرة، مضيفا أن وربة يستعد للمنافسة على قيادة تمويل بمبلغ 350 مليون دينار طلبته مؤسسة البترول الكويتية من البنوك.

إدارة الأصول

وأوضح الغانم أن جزءا أساسيا من استراتيجية البنك للعام 2022، هو امتلاك نشاط لإدارة الأصول يتولاه البنك مباشرة أو عن طريق شركة يجري الاستحواذ عليها، حيث سعى «وربة» خلال الفترة الماضية للاستحواذ على ذراع استثمارية بالكويت من خلال شراء حصة أغلبية في شركة «جلوبل»، لكنه لم يتمكن من ذلك حيث فازت كامكو للاستثمار بالصفقة.

وأضاف أن البنك حاول شراء نحو 76٪ من أسهم شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي (كميفك) من البنك الأهلي المتحد الكويتي، لكن لم يحالفه الحظ مجددا بسبب اعتراض بنك الكويت المركزي على الصفقة، غير أن الغانم أكد أن البنك سيعتمد على قدراته الخاصة في هذا المجال ولا يسعى حاليا للاستحواذ على أي شركة.

وقال: اليوم سنبني القدرات في البنك وعندنا موافقة المركزي وهيئة أسواق المال المبدئية على ممارسة 5 أنشطة في مجال الاستثمار، متوقعا الحصول على الموافقات النهائية في 2019، حيث يسعى البنك لإدارة أصول قدرها 500 مليون دولار خلال السنوات الثلاث الأولى من عمله في هذا المجال.

وأضاف أن السوق الإسلامي في إدارة الأصول فيه احتياج لأن المنتجات الموجودة في السوق لا ترضي طموح العملاء، وهناك منتجات استثمارية متميزة وموجودة عندنا، وبانتظار موافقة هيئة أسواق المال حتى يمكن تسويقها للعملاء.

وقال الغانم إن الحصة السوقية لبنك وربة في قطاع الأفراد تدور بين 2,5 و3٪، معتبرا أنها كبيرة وقد شهدت نموا مضاعفا خلال السنتين الماضيتين في حين تجاوزت الحصة السوقية للبنك في قطاع الشركات 3٪.

مخصصات كبيرة

وتحتفظ البنوك الكويتية بمبالغ طائلة كمخصصات احترازية مقابل الديون المتعثرة التي يعود جزء كبير منها إلى الأزمة المالية العالمية التي اندلعت في 2008، لكن الغانم قال إن بنك وربة يحتفظ بنحو 3 ملايين دينار فقط كمخصصات احترازية وهو مبلغ صغير للغاية، لأننا لم نمر بالأزمة العالمية.

وأوضح أن نسبة الديون المتعثرة 1,4٪ من إجمالي الديون وهي أقل من متوسط باقي بنوك الكويت البالغ 1,9٪، مضيفا أن الديون المتعثرة لدى بنك وربة مغطاة بنسبة 140٪. ويعتبر بنك وربة أحدث البنوك الكويتية العشرة، حيث تأسس في 2009 بمبادرة حكومية، ويبلغ رأسماله المدفوع 150 مليون دينار، وتملك الحكومة نحو 33,5٪ فيه عبر الهيئة العامة للاستثمار ومؤسسة التأمينات الاجتماعية، ونمى صافي أرباح البنك 31٪ على أساس سنوي في الربع الأول من العام لتصل إلى 3,8 ملايين دينار.

خلال مشاركته في «القمة الاقتصادية العربية ـ البريطانية»

الغانم: الحروب التجارية تضر بالاقتصاد العالمي وليس بأطرافها فقط

علي الغانم خلال مشاركته في مؤتمر «القمة الاقتصادية العربية ـ البريطانية»

(كونا)

كونا: قال رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت علي الغانم أمس إن العرب يملكون موارد غنية وثروات كبيرة وموقعا استراتيجيا بالغ الأهمية، معتبرا ان أكبر هذه الثروات هو رأس المال البشري. وأضاف الغانم في «القمة الاقتصادية العربية ـ البريطانية» والذي تنظمه غرفة التجارة العربية ـ البريطانية ان الشباب العربي يمثل نسبة كبيرة من سكان العالم العربي ولديهم طاقات عالية يجب استثمارها في الصناعة والإنتاج.

وأكد الغانم، الذي يشغل منصب رئيس الجانب العربي في غرفة التجارة العربية البريطانية، أن الحرب الحمائية التجارية تمثل أحد أهم الأخطار المحيطة ببريطانيا والدول العربية على حد سواء، ذلك ان الحروب التجارية لا تؤذي أطرافها فقط، بل تضر الاقتصاد العالمي كله.

وذكر أن العالم العربي يشهد أسوأ أزمة إنسانية منذ الحرب العالمية الثانية بسبب الحروب والصراعات التي أدت الى هجرة جماعية وصلت آثارها الى معظم الدول الأوروبية، مبينا أنه من مصلحة أوروبا ومن ضمنها بريطانيا ان تتعرف بعمق على أبعاد التحولات والمخاطر التي تمر فيها المنطقة العربية وان تتعامل معها بتفهم وعدل.

وبرغم إقراره بأن العالم العربي يعاني تعقيدا في الأوضاع السياسية، فإنه أعرب عن قناعته بأن هذا الأمر لن يستمر لفترة طويلة وأن العرب سيعملون جاهدين لإنهاء خلافاتهم وإصلاح أوضاعهم.

وأضاف أن للمجتمع الدولي والدول الأوروبية مصالح كثيرة ومباشرة وعليها مسؤولية أخلاقية وتاريخية ليس لمجرد معالجة الأزمة الراهنة بل لإعادة المنطقة الى الطريق الصحيح.

وأكد الغانم أن تعاون العالم العربي والمجتمع الدولي وفي طليعته بريطانيا ذات الخبرة الطويلة والمصالح الكبيرة في المنطقة لن يؤدي فقط إلى قيام عالم عربي جديد بل سيجعل من هذه المنطقة محركا قويا للنمو العالمي.

من جانبه، قال رئيس اتحاد الغرف التجارية العربية محمد سعيد إن مفهوم الأعمال تطور بشكل مضطرد في العقد الأخير، وذلك نتيجة التطور الذي يشهده العالم في قطاعات التكنولوجيا والاتصالات، حيث أصبحت عاملا مهماً وأساسيا لنجاح أي عمل تجاري.

وقال إن العالم العربي يزخر بطاقات شابة بارعة وتتمتع بمهارات عالية في هذه المجالات ومجالات أخرى، مشيرا الى وجود فرص كبيرة للقطاع الخاص البريطاني للاستثمار في العالم العربي والاستعانة بالكفاءات العربية الشابة.

وأوضح في هذا الصدد ان لدى العالم مقومات كثيرة لتطوير التعاون مع بريطانيا أبرزها توافر القوى العاملة العربية القادرة والمدربة بشكل جيد، علاوة على ان السوق العربية تعتبر أيضا سوقا كبيرا للمنتجات والشركات البريطانية، اذ يقدر عدد سكان العالم العربي بحوالي 400 مليون نسمة.

وقال سعيد إنه وعلى الرغم من الظروف الغامضة والخلافية التي تعيشها الأوساط السياسية البريطانية حول الخروج من الاتحاد الأوروبي، «فإننا نرى في ذلك أمرا إيجابيا قد يسهل توقيع اتفاق للتجارة الحرة بين دول العالم العربي وبريطانيا ما سينعكس بالإيجاب على قطاعات المال والأعمال في المنطقة».

من جانبه، أكد عمدة الحي المالي للندن الدرمن بيتر ايستلين أن انعقاد هذه القمة الاقتصادية يعد مناسبة للاحتفاء بالعلاقات البريطانية ـ العربية وفرصة مهمة لبحث سبل تعزيزها بشكل أكبر.

وذكر ايستلين في كلمته ان العلاقات الاقتصادية البريطانية ـ العربية لا تسير في اتجاه واحد فقط بل تشمل استثمارات ومشاريع شراكة متبادلة، مشيرا الى قوة الاستثمارات الخليجية وحضورها الواسع في بريطانيا.

أبوالغيط: إعداد اتفاقية لتشجيع الاستثمار بالدول العربية

دعا الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبوالغيط بريطانيا الى تعزيز علاقاتها الاقتصادية والاستثمارية مع المنطقة العربية، خاصة بعد إتمام إجراءات خروجها من الاتحاد الأوروبي (بريكست). وقال أبوالغيط في افتتاح أعمال «القمة الاقتصادية العربية ـ البريطانية» ان بريطانيا بحاجة لمد اليد الى المنطقة العربية من أجل بناء جسور وثيقة من التعاون الاقتصادي والاستثماري والمالي، مضيفا ان ثمة مصالح كبيرة للطرفين.

وأضاف ان الدول العربية لا تزال بحاجة الى اكتساب مزيد من الخبرة والمعرفة التي تملكها بريطانيا، لاسيما في المجالات المرتبطة بالتنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بينما تواصل بريطانيا تعزيز علاقاتها التقليدية مع هذه المنطقة الحيوية عبر إنشاء شراكات جديدة.

وأكد أبوالغيط أن تقريرا اقتصاديا كشف عن تحسن سنوي لبيئة الاستثمار في المنطقة العربية التي تحتل وللعام الخامس على التوالي المرتبة الرابعة من مجموع 7 مجموعات جغرافية دولية من حيث الجاذبية للاستثمار الأجنبي.

وأوضح أن جامعة الدول العربية تجري حاليا الإعداد لاتفاقية تهدف الى تشجيع الاستثمار في كل الدول العربية ودفعها لمواكبة التطورات الجارية في هذا المجال مث ل مفاهيم التنمية المستدامة واقتصاد المعرفة والاقتصاد الرقمي.

وأضاف ان الاتفاقية تهدف ايضا الى إزالة المعوقات من أمام المستثمرين العرب والأجانب وتشجيعهم على زيادة استثماراتهم في الوطن العربي، لافتا من جهة أخرى الى مشكلة شح المياه التي تعانيها المنطقة العربية بسبب عوامل عدة من بينها تسارع النمو السكاني وتغيرات المناخ.

الزياني: العلاقات مع بريطانيا ستستمر في نموها الإيجابي

أكد الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبداللطيف الزياني أن العلاقات البريطانية ـ الخليجية ستستمر في مسار نموها الإيجابي سواء خرجت بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أو بقيت عضوا فيه.

وقال الزياني في كلمة أمام القمة الاقتصادية إن الروابط التاريخية والتقليدية بين دول مجلس التعاون وبريطانيا لن تعمل سوى على تقوية العلاقات الثنائية في كل المجالات ونقلها الى مستويات أرحب.

وأوضح أن حكومات الدول المعنية تجتمع حول نفس الرؤى والأهداف المتعلقة بكيفية تحقيق الرخاء لشعوبها وتعزيز التعاون الدفاعي والأمن السيبراني ومكافحة الإرهاب وتمويله والتصدي للجريمة المنظمة وتهريب المخدرات والاتجار بالبشر.

واعتبر أن التعاون في هذه المجالات يظهر وجود رغبة لتحقيق الاستقرار الإقليمي في المنطقة العربية التي تلعب دورا مهماً في تعزيز الأمن العالمي وزيادة ثرائه.

وأكد الزياني من جهة أخرى ان دول مجلس التعاون قطعت أشواطا كبيرة في التعامل مع بعض التحديات التي واجهتها في الماضي وعلى رأسها تقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية والنفط والعمل على خلق اقتصاد متنوع يضمن تنمية مستدامة لشعوب المنطقة.

وذكر بهذا الصدد أن دول المنطقة تسعى لتعلم المزيد من الخبرة البريطانية في المجالات المعرفية والاقتصادية سواء من خلال البعثات الطلابية او من خلال دخول الشركات البريطانية السوق الخليجية لاستغلال الفرص المتاحة.

..ويجري سحوبات «السنبلة» في «الأڤنيوز» اليوم

ينظم بنك وربة اليوم الخميس سحوبات السنبلة الكبرى والتي تتضمن سحبين، السحب الربع سنوي الثاني لحساب السنبلة Mega Draw للعام الحالي بالإضافة الى السحب الرابع لحساب السنبلة للأطفال لتتويج 8 رابحين.

هذا، وسيتم الإعلان عن الرابحين خلال فعالية ستقام في مجمع الأڤنيوز ـ المرحلة الثالثة ـ بحضور ممثلين عن وزارة التجارة والصناعة، وشركة صافي المطوع وشركاه KPMG التي قام بنك وربة بتكليفها بالتدقيق على السحوبات الكبرى، وفريق عمل بنك وربة بالإضافة الى عملاء البنك ومرتادي المجمع. هذا، ويدعو البنك كافة عملائه الكرام للانضمام إليه وحضور الفعالية.

وتنطلق السحوبات بتتويج الفائزين الأربع بسيارات لاند كروزر Land Cruiser VXR والجائزة الكبرى 100 ألف دينار، ومن ضمن الفعاليات إجراء السحب الرابع لحساب السنبلة للأطفال والذي سيكون من نصيب الرابح الأول رحلة عائلية كاملة التكاليف إلى Dubai Parks، بينما سيكون الاشتراك السنوي في نادي فليكس للعائلات من نصيب الفائز الثاني وللفائز الثالث اشتراك سنوي في أحد النوادي المشاركة.

كما سيتخلل الحفل مجموعة من الفقرات والأنشطة الترفيهية المتنوعة التي ستمتع الحاضرين وتضمن لهم قضاء وقت ممتع ومسل أثناء إجراء السحوبات.

إلى ذلك، سيخصص بنك وربة ركنا تفاعليا خاصا للحضور حيث سيتمكن الزوار من خلاله تجربة تطبيق بنك وربة «وربة أونلاين»، الذي هو النتاج الأول لمصنع بنك وربة الرقمي «الوتين»، بحلته الجديدة المطورة بالكامل سواء من جهة التصميم ذو الألوان الحيوية أو مدى سهولة الوصول للخيارات والمعلومات التي يحتاج اليها المستخدم بصورة أسرع من السابق، كما يتيح للمستخدمين إضافة لمسة شخصية على كل حساب لديهم مع بنك وربة، عبر اختيار صور وأسماء لهذه الحسابات وأصدقائهم من المستفيدين.

3,6٪ نمو الاقتصاد غير النفطي بحلول 2021

«الوطني»: الاقتصاد الإماراتي سيشهد تحسناً

توقع تقرير لبنك الكويت الوطني أن يتحسن الأداء الاقتصادي للإمارات بنحو مطرد خلال الفترة 2019ـ 2021، مع توقعات ببلوغ نمو الاقتصاد غير النفطي 3,6٪ بحلول 2021، واستمرار التضخم عند معدل منخفض في السنتين القادمتين. حيث ستساهم السياسة النقدية التيسيرية بدعم من معدل فائدة منخفض عالميا وتحسن وضع المالية العامة بالإضافة إلى المرونة والسرعة في اتخاذ القرارات والإصلاحات الداعمة للاستثمار في استمرار انتعاش الأداء الاقتصادي.

وفي نفس الوقت، فانه من الممكن أن تتأثر افاق النمو ببعض المخاطر الناتجة عن احتمال حدوث تباطؤ عالمي وتراجع في نشاط القطاع العقاري، وامكانية تراجع في أسعار النفط. كما توقع التقرير أن يتحسن النمو الاقتصادي في الإمارات خلال السنوات 2019 ـ 2021، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى استمرار انتعاش القطاع غير النفطي بجانب تحسن محدود في الاقتصاد النفطي. وتشير التقديرات إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سيرتفع من 2,2٪ في 2018 إلى حوالي 3٪ في 2021.

وقد يحافظ الاقتصاد غير النفطي على زخم نمو أقوى، مع تسارع وتيرة نمو قطاعات المواصلات والبناء والسياحة (القطاعات الأكبر مساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي)، خاصة في الفترة التي تسبق بدء معرض إكسبو 2020 في دبي. وسيلقى القطاع غير النفطي المزيد من التحفيز من خلال المبادرات الداعمة للنمو على المستوى الاتحادي، بما فيها اعتماد قانون استثمار جديد لتسهيل تدفق الاستثمارات ورفع القيود عن تملك الأجانب في معظم القطاعات الاقتصادية وإصدار تأشيرات طويلة الأجل لأصحاب الكفاءات والمستثمرين. وتأمل السلطات أن تؤدي تلك المبادرات إلى الاحتفاظ بالخبرات وتشجيع الاستثمار بما يعزز النمو على المدى الطويل.

وتشير أحدث البيانات إلى آفاق مستقبلية جيدة، حيث ارتفع مؤشر مديري المشتريات مؤخرا إلى أعلى مستوى له في عدة سنوات، وذلك بفضل الارتفاع القوي في الطلبات الجديدة والإنتاج. ولكن في ظل التوظيف الضعيف، فانه من المحتمل أن يحد ذلك من ارتفاع الطلب المحلي.

أسعار العقار تواصل تراجعها

وأوضح التقرير أن أسعار العقارات السكنية في دبي سجلت انخفاضا منذ 2014، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى زيادة العرض وكذلك إلى التشديد في بعض الأنظمة الرقابية المتعلقة بهذا القطاع. وإلى جانب بعض المخاطر الائتمانية، فإن انخفاض أسعار العقارات يمكن أن يؤدي لاحقا إلى تراجع النشاط العقاري على المدى المتوسط، ما قد يؤثر على النمو غير النفطي. وذكر التقرير أن نمو أسعار المستهلك في الإمارات شهد انكمشا منذ بداية 2019، نتيجة تضاؤل اثار ارتفاع أسعار الوقود وتطبيق ضريبة القيمة المضافة في 2018، وانخفاض تكاليف السكن بشكل أكبر مما كان متوقعا. ومن الأرجح أن نشهد بدء ارتفاع الأسعار مجددا نهاية 2019، ولكن بشكل محدود بسبب استمرار تراجع أسعار السكن. وفي ظل هذه المعطيات، خفض التقرير توقعاته للتضخم لسنة 2019 من 2٪ سابقا إلى 1٪. ومن الأرجح أن يرتفع التضخم إلى 1٪ و1,5٪ في 2020 و2021 على التوالي.

الوضع المالي قيد الإصلاح

واضاف التقرير ان الميزان المالي سجل تحسنا ملحوظا مع احتمال تحقيق فائض في 2020، وذلك على خلفية ارتفاع الايرادات النفطية وكذلك غير النفطية الناتجة عن رفع الضرائب والرسوم بسبب انتعاش النشاط الاقتصادي. ولقد تبنت الإمارات برنامجا للإصلاح المالي في السنة الماضية، حيث بدأ العمل بضريبة القيمة المضافة، وتم خفض الإعانات الحكومية، وفرض رسوم على بعض الخدمات. وبفضل الاحتياطيات المالية الكبيرة التي تمكنها من مواجهة الصدمات، قد تحافظ دبي وأبو ظبي على مستويات عالية من الإنفاق العام، خاصة على البنية التحتية. أما الفائض في الحساب الجاري فهو يتعافى تدريجيا، وذلك مع ارتفاع عوائد الصادرات النفطية وغير النفطية، ونتوقع أن يرتفع هذا الفائض إلى معدل 9٪ في السنوات 2019 ـ 2021.